

البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

م.م. زينة طارق علي

الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

zenatariq35@tu.edu.iq

أ.م.د. مخيف جاسم حمد

الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

mokheef.aljubary@tu.edu.iq

م.م. نعمان منذر يونس

الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

Breathing2233@tu.edu.iq

المستخلص:

يتعرض الاقتصاد العالمي الى ازمة حادة جراء جائحة كورونا، عابرة لكل تبعات الازمات المالية في العقد الاخير.

يستهدف البحث تحليل طبيعة الاقتصاد العالمي وبيان أهم أسباب الأزمات السابقة بما فيها الأزمة الراهنة، بالإضافة لتناول الابعاد المالية والتنموية للاقتصاد العالمي في ظل الجائحة، كما يهدف لاستشراف أهم آفاق مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، وقد توصل البحث إلى إن الاقتصاد العالمي يعاني من هشاشة وضعف في هيكلية، ما يجعله عرضة للاضطرابات التي غالباً ما يكون سببها الرئيسي تداول الأصول المالية عالية المخاطر بصورة جامحة، وان الاقتصاد العالمي متجه نحو تراجع في معظم قطاعاته الرئيسية.

الكلمات المفتاحية: البعد المالي، البعد التنموي، الاقتصاد العالمي، جائحة كورونا.

The financial and development dimension of the future of the global economy in light of the Corona pandemic

Assist. Lecturer: Noaman M. Younus
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Prof. Dr. Mokheef J. Hamad
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Zina Tariq Ali
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The global economy is exposed to an acute crisis as a result of the Corona pandemic, passing through all the consequences of the financial crises of the last decade.

The research aims to analyze the nature of the global economy and explain the most important causes of previous crises, including the current one, in addition to addressing the financial and developmental dimensions of the global economy in light of the pandemic. It also aims to explore the most important prospects for the performance indicators of the global economy. The research concluded that the global economy suffers from fragility and weakness in its structure. That makes it vulnerable to the turmoil that is often caused by the wild trading of high-risk financial assets, and that the global economy is heading for a downturn in most of its major sectors.

Keywords: the financial dimension, the development dimension, the global economy, the Corona pandemic.

المقدمة

يتعرض الاقتصاد العالمي الى ازمة كبيرة وصدمة جراء جائحة كورونا، اذ سيواجه الاقتصاد العالمي تحديات وظروف وتبعات لم يتعرض لها في السابق منذ ازمة الكساد الكبير لعام 1929، عابرة لكل تبعات الازمات المالية للعقد الاخير، وهذه الازمة ستسهم الى حد كبير في حدوث اختلالات على الصعيد المالي، فضلاً عن تراجع معدلات النمو الاقتصادي وآثاراً سلبية واضرار تصيب اهم القطاعات الحقيقية للاقتصاد العالمي، لذا كان من الضروري التطرق للبعدين المالي والتنموي عبر مجموعة من التوقعات والتنبؤات المستقبلية ضمن هيكل الاقتصاد العالمي لمعرفة المستقبل والتداعيات والتي ستظهر بدرجة كبيرة وتخضع لاختبار جدية التعامل مع تحديات هذه الازمة، وكيفية السيطرة على مراحل الاحتواء والاستقرار وما يرافقها من مخاطر ومجازفات اقتصادية.

مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤلات التالية:

1. ما أهم التداعيات والآثار المالية للأزمة التي سببتها جائحة كورونا؟
 2. ما هي أبرز التوقعات المستقبلية لنمو الاقتصاد العالمي وأفاق بعض مؤشراتته الرئيسية؟
 3. هل توجد أساليب وتدابير ناجعة وقادرة على التخفيف من وطأة تداعيات تلك الصدمة الاقتصادية؟
- اهمية البحث:** تتجلى أهمية البحث في بيان طبيعة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي وأهم مسببات حدوثها، كما تتبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهم مخرجات أزمة جائحة كورونا وتوضيح آثارها على أبرز أبعاد الاقتصاد العالمي منذ اندلاع الأزمة في عام 2019، واستشراف أنجع التدابير والمعالجات الاقتصادية وأكثرها فاعلية في كبح جماح الأزمة الناجمة عن الجائحة.

فرضية البحث: أعتمد البحث على الفرضيات التالية:

1. تحاكي حساسية الاقتصاد العالمي بالنسبة لتسارع التبعات الاقتصادية وحدثها التي خلفتها الأزمة الحالية أحداث ومسببات الأزمات السابقة، والتي تماثلها في نمط الضرر ذاته وبدرجة أعلى.
2. المعالجات والتدابير الواردة هي تمثل حلول عبر آليات غير تقليدية قادرة وكفيلة على تحجيم التداعيات والآثار الاقتصادية للأزمة.

هدف البحث: يستهدف البحث التعرف على:

1. طبيعة الاقتصاد العالمي وبيان أهم أسباب الأزمات السابقة بما فيها الأزمة الراهنة.
2. الابعاد المالية والتنموية للاقتصاد العالمي في ظل الجائحة.
3. تحليل بعض مؤشرات اداء الاقتصاد العالمي الرئيسية في ظل جائحة كورونا، والتطرق لأهم آفاقها المستقبلية.

4. أهم المسارات والتدابير الاقتصادية التي يمكن أن تنتهجها البلدان، للتعامل مع آثار هذه الأزمة وكبح تبعاتها في ظل توقع استمراريتها.

منهجية البحث: اهتم البحث بمنهجية التحليل الوصفي بالاعتماد على بعض البيانات والدراسات الصادرة من مؤسسات عالمية وأبحاث وتقارير اقتصادية متخصصة.

هيكلية البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث واختبارها فقد تضمن البحث ثلاثة محاور، اذ تضمن المحور الاول طبيعة الاقتصاد العالمي والازمات المالية العالمية، اما الثاني فقد تضمن على تحليل الواقع المالي واستشراف لبعض المؤشرات الاقتصادية العالمية في ظل جائحة كورونا، أما

المحور الثالث فقد تطرق لمجموعة حلول وتدابير اقتصادية عاجلة وجذرية، تعالج التبعات الراهنة وتلحد من الآثار المستقبلية لهذه الجائحة.

المحور الأول: طبيعة الاقتصاد العالمي والازمات المالية العالمية

يتصف واقع وهيك النظام الاقتصادي العالمي بطبيعته الهشة على أثر تعرضه للعديد من الاختلالات والتقلبات والازمات، والتي تدل في معظم الأحيان على عدم التقيد بشروطه تارةً كما حدث في أزمة الرهن العقاري عام 2008، أو قد تدل على خلل في بنیان الفكر الاقتصادي وذلك ما كشفته أزمة الكساد الكبير عام 1929، كما قد يكون السبب في تفاقم الأوضاع والظروف نتيجة الوضع الاضطرابي، مثل حالات الجوائح والأوبئة ويظهر ذلك في الوقت الراهن عبر الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي عام 2020 نتيجة جائحة كورونا.

تعتبر الأزمات الاقتصادية عن حالة من التراجع والانحسار على مستوى الاداء الاقتصادي، وقد تتضمن قطاعاً معيناً في منطقة ما وفي ظروف خاصة، كما قد تتسع لتشمل نطاقاً عالمياً يشمل قطاعات مختلفة ولمدد زمنية طويلة، إذ ان من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات يأتي على هيئة تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي مقارنةً مع الاحتياجات والتوقعات، كما قد تأتي الأزمة عند ظهور أول بوادر الركود الاقتصادي والذي يصيب بشكل مباشر قيم رأس المال وافلاس المؤسسات وتضرر مختلف قطاعات الاقتصاد الحقيقي (Shin, 2013: 335).

أما الأزمات المالية فهي نتاج عجز عرض النقود في مواجهة تغطية الطلب عليه، مما يتسبب في حدوث اختلال من ناحية السيولة على أثر سحب البنوك المتواصلة، ما يدفع تلك الأخيرة لعرض بيع استثمارات مالية بغية تقنين العجز وتلافي الانهيار (McClauy & McGuire, 2012: 7).

في قيم الأصول المالية، وهو ما يدفع باتجاه الكساد الاقتصادي وحدث زعر على مستوى البنوك والمؤسسات المالية العالمية (Kindleberger & Aliber, 2011: 13). ومن أجل تفصيل أدق لهذه الظواهر، يستدعي ذلك تسليط الضوء بشكل مختصر على الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة، بغية الوصول لأهم المظاهر والانماط الاقتصادية المشتركة بين تلك الأزمات:

أولاً. أزمة الكساد الكبير (1929-1933): ظهرت فقاعة مضاربة في بداية العام 1920 واتسع حجمها على أثر تشريع مالي يكفل امتلاك الأسهم عبر بوابة الاقتراض انبثق عن طريق بوابة بورصة وول ستريت عام 1926، حيث كان لزاماً تغطية 10% من قبل المستثمرين على قيمة الأوراق المالية حتى يتسنى امتلاكها ويتولى البنك مسؤولية تغطية المتبقي، الأمر الذي جعل من سلامة موقف النظام المالي رهن الفرق بين قيمة الاقتراض وبين توقعات ارتفاع قيم الأسهم، ونظراً لحالات عدم التأكد الناشئة ولتوقعات لكل من المستثمرين والمضاربين، لجئ عدد كثير منهم في عام 1929 لعمليات بيع الأصول المالية وبحجم كبير تخوفاً من انخفاض قيمها، ونظراً لأنه توقع محتمل بالنسبة للمضاربين فقد ألقى ذلك بظلاله على السوق التي شهدت حالة ركود من ناحية الشراء وهو ما جعلها تهوي بشكل كبير، وان كافة محاولات المستثمرين في الشراء لم تفلح في تنشيط وانعاش السوق، كما تفاقم الوضع عبر احجام البنوك عن الإقراض حفاظاً على ما تمتلكه من سيولة في ظل التدهور الحاصل، وهو ما تسبب في مصاعب وعراقيل في الجانب الاستثمار الحقيقي لتتسع الأزمة

بعدها وتشمل إضافة لتبعاتها المالية تبعات وآثار سلبية أخرى على مستوى العمالة والانتاج والاستهلاك (الخرجي، 2009: 4).

ثانياً. أزمة الرهن العقاري (2008): امتازت هذه الأزمة المالية بكونها أزمة سيولة نجمت عن أزمات ائتمانية وقصور في جانب الوفاء بالالتزامات المالية لتقضي الى عسر مالي ونقدي يصيب اهم الاقتصادات العالمية، يتمثل العنصر الاساسي في التسبب بهذه الازمة في قيام البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي في القيام برفع سعر الفائدة على مرات متتالية ومنذ عام 2004، وهو ما فاقم من الابعاء الناجمة عن القروض العقارية من حيث شروطها ومدد سدادها، الأمر الذي دفع عدد كبير من المقترضين من عدم القدرة على الايفاء بما يترتب عليهم من أقساط ومستحقات مالية، كما تسبب ابتعاد القطاع الحقيقي عن القطاع المالي في تعاظم حدة الأزمة وخلق فجوة كبيرة ما بين اجمالي الناتج المحلي الاجمالي والقطاع المالي والذي كان من المفترض بقائهما على مستوى كبير من الانسجام (الموسوي، 2011: 176).

ولجأت البنوك الأمريكية الى رهن العقارات لصالحها بوصفها الضامن الاساسي من أجل تغطية المخاطر المتوقعة بالاعتماد على فرضية ان القيمة الحقيقية للعقار هي حتماً قيمة ثابتة إن لم تكن متزايدة، وهو ما ولد الانطباع عن طريقها بأن عملية الانتماء هذه من الممكن أن تتعرض لأقل الاضرار، كما قامت تلك المصارف بتوريق الرهونات على هيئة محافظ مالية يتم تداولها في الأسواق المالية وتؤمن لدى شركات التأمين، وهو ما دفع المستثمرين للأقبال عليها بشكل غير مسبوق مستهدين ارتفاع عوائدها، غير ان تلك لفرضية لم تكن على قدر من الصلابة والواقعية، وان ما اثبت ذلك حدوث انهيار حاد في سوق العقارات، على اثر عدم القدرة في الالتزامات المتعلقة بتسديد القروض الأولية، فضلاً عن صعوبة تحصيل الاصول المالية المنبثقة من القروض، ذلك ما عجل من ان تتعرض المؤسسات المالية لخسائر فادحة، بالإضافة لإفلاس الكثير من البنوك والمصارف وهو ما ألقى بظلاله على قطاعات الاقتصاد المختلفة لتشمل التبعات كل من معدلات النمو والانتاج والاستهلاك والعمالة (Longstaff, 2010: 436-450).

ثالثاً. الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا: على خلاف سابقتها فقد جاءت هذه الأزمة من القطاع الصحي، نشأت تبعاتها وآثارها وفقاً لتدابير العزل والاغلاق العام وخلفت أعباء مالية إضافية وجهتها الحكومات لتدعيم احتياجات ومتطلبات الرعاية الصحية، كما ترتب نتيجة تلك الجائحة العديد من الآثار الاقتصادية والاضرار التي نالت من اهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث تم تعليق الرحلات الجوية بهدف احتواء هذا الوباء وعزله والذي تسبب في خسائر فادحة لشركات الطيران تفوق 113 مليار دولار، كما تضرر قطاعي السياحة والفندقة بمقدار 62 مليار دولار، فضلاً عن انخفاض الطلب على الطاقة بـ 10 ملايين برميل يومياً، وانخفاض الطلب على المواد الأولية من قبل الصين، اذ انها تقوم باستيراد ما نسبته 50% من الانتاج العالمي، وتجدر الاشارة الى ان التداعيات والاضرار لا زالت في تقاوم مستمر الى يومنا هذا، وهو ما يميز طبيعة هذه الأزمة وتشير إليها، كونها قد بدأت في القطاع الحقيقي وامتدت للقطاعات والجوانب الأخرى جراء سبل وجهود مكافحة واحتواء تلك الجائحة على نقيض الأزمات السابقة (Ramelli, 2020: 63).

المحور الثاني: تحليل البعد المالي وبعض مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

رغم نشوء حالة من عدم اليقين التي تكتنف الأبعاد المالية والتنموية والآفاق المستقبلية لبعض مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل نقشي جائحة كورونا، نظراً لأن تداعيات هذه الازمة هي صحية واقتصادية بالدرجة الاساس تقوم على مجموعة مؤشرات يصعب تفسيرها والتنبؤ فيها، لذا من الضروري تسليط الضوء على التبعات المالية والتنموية وبالتالي المستقبل الذي سيغدو عليه الاقتصاد العالمي والتوقعات لبعض مؤشراتاته الرئيسة والتنبؤ بها والتي تمثل انعكاساً وردة فعل للصدمات الحادة التي ستعرض لها اقتصادات عالمية مثل تراجع الطلب الكلي وتباطؤ حركة الانتاج وضغوط المديونية وتعاضم معدلات البطالة وهي تمثل بالمجمل بوادر انكماش آتٍ لا محالة، فمن المؤمل ظهور ردة فعل اقتصادية عالمية في ظل وجود منظمات ذات شبكة أمان مالي قوي دائماً ما تظهر الدعم المطلوب والمساعدة للبلدان والاقتصادات المعرضة للخطر في أوقات الأزمات والتي من المنتظر انخراطها الصريح في تعزيز الجهود المبذولة على صعيد السياسات الوطنية للحد من التبعات الاقتصادية الراهنة، وهو ما يفتح مستجدات وتوقعات مستقبلية بشأن بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسة وفقاً لما جاء في تقارير صندوق النقد الدولي، والتي نستعرضها بالأرقام كما يتبين من الجداول التالية.

أولاً. البعد المالي للاقتصاد العالمي في ظل الأزمة الراهنة: ستؤدي جائحة كورونا حتماً إلى عواقب مالية واقتصادية عبر التسبب في تعاضم حجم العجز المالي ونسب الدين العام مقارنة لما هو في السابق، إذ من المتوقع أن تتراجع الإيرادات بنسبة حادة لتبلغ تقريباً 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في نهاية عام 2020، ومن ثم سيتقل كاهل المالية العامة تكاليف إضافية متمثلة في جانب الانفاق الصحي الضروري والإجراءات المرتبطة بالإنفاق والضرائب لتقديم الدعم اللازم للأفراد والمؤسسات المتضررة، إذ تقدر تلك التكاليف في الوضع الحالي بنحو 3.3 تريليون دولار أمريكي على الصعيد العالمي، بالإضافة لذلك وعلى الرغم من كون القروض بشكلها العام وإجراءات تكثيف رؤوس الاموال المساهمة والبالغة تقريباً 1.8 تريليون دولار أمريكي والالتزامات والضمانات البالغة 2.7 تريليون دولار أمريكي والتي من الممكن أن تشكل وسيلة دعم للمؤسسات المالية وغير المالية، إلا إنها قد تلحق بالمالية العامة مخاطر وعواقب في نفس الوقت، كما يتوقع أن تنخفض ارصدة المالية العامة عام 2020 في جميع الاقتصادات العالمية، يرافقه حصول توسع مالي كبير في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والنامية، ورغم تفاقم العجز المالي المتوقع عام 2020 وهو ما فرضه الوضع العام والملائم لمختلف الاقتصادات، فإن هنالك مكامن ضعف يفرزها الوضع المبدئي، إذ إن الدين العام العالمي قد بلغ 83% من حجم الناتج المحلي الاجمالي عام 2019، وهو ما يسبب قلقاً كبيراً في وضع الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية التي تتعرض الى صدمات متنوعة وتدهور أوضاع التمويل وصعوبة تحصيل مصادره، وتراجع في حجم الطلب الخارجي فضلاً عن التراجع الحاصل في أسعار السلع الأولية، لذا سيكون لزاماً على هذه الدول إعادة تهيئة أولويات الإنفاق مع تركيز الاهمية القصوى على الجانب الصحي، مع مراعاة جانب توفير الخدمات العامة الأساسية (تقرير الراصد المالي 2020 والصادر عن صندوق النقد الدولي) على الموقع:

<https://www.imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2020/04/06/fiscal-monitor-april-2020>

كما أثارت الجائحة ضغطاً كبيراً على الأسواق المالية، الأمر الذي قابله استجابة سريعة من البنوك المركزية، في حين ان تعاضم واستمرارية مشكلة السيولة ستؤثر بشكل كبير في تكوين رأس المال وهو ما يدفع باتجاه ركود طويل الأمد مع إلحاق اضرار واسعة على صعيد الانتاجية والعمالة أيضاً، حيث نجد أن أهم مؤشرات أسواق المال العالمية قد تراجعت منذ بداية ظهور أول ملامح للأزمة عالمياً، فقد تراجع المؤشر الياباني (Nikkei) بمعدل 27%، وانخفض مؤشر الأسهم الأمريكية (داو جونز) بحوالي 19%، أما مؤشر (ETSE) البريطاني فقد تراجع بمقدار 33% تقريباً (صلاح، 2020: 9).

ثانياً. النمو الاقتصادي العالمي:

الجدول (1): مؤشر النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والصاعدة والنامية

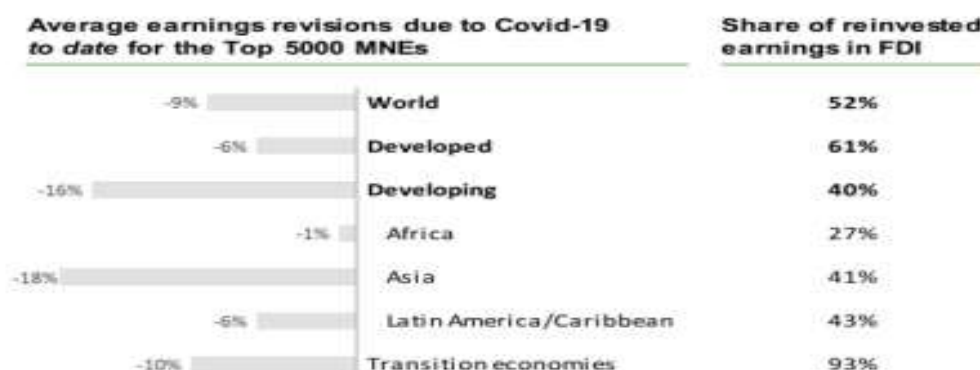
الاقتصادات	السنة		
	2021	2020	2019
الاقتصاد العالمي	5.4%	4.9%-	2.9%
الاقتصادات المتقدمة	4.8%	8.0%-	1.7%
الاقتصادات الصاعدة والنامية	5.9%	3.0%-	3.7%

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2020.

يتضح من الجدول (1) أعلاه أن معدلات نمو الاقتصاد العالمي من المنتظر أن تنخفض لتصل إلى معدلات سالبة، إذ سيتعرض معدل النمو العالمي لانكماش حاد بواقع (-3.0%) في عام 2020، وذلك نتيجة لإجراءات الاحتواء والعزل والذي سيؤدي إلى انخفاض كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعديد من الاقتصادات الكبرى، ومن ثم انخفاض حجم الطلب على السلع والخدمات فضلاً عن الآثار الاقتصادية الأخرى التي أفرزتها جائحة كورونا، ومع افتراض انحسار الجائحة في الربع الأول من العام 2021 وامكانية حصول تسهيلات في إجراءات الاحتواء والعزل المفروض وتوقع التحسن التدريجي للنشاط الاستثماري والاستهلاكي وتنشيط سلاسل التوريد والطلب الخارجي واستعادتها لمرحلة للتعافي، يتوقع ان يرتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي تدريجياً ليبلغ (5.8%) عام 2021، كما تستند التوقعات المتعلقة بمعدلات نمو الاقتصادات المتقدمة إلى افتراض انجاز اتفاقية التجارة الحرة الرئيسية للسلع والتي من المتوقع ان تدخل حيز التنفيذ في بداية عام 2021، ويتوقع أيضاً حدوث انتعاشاً تدريجياً رغم تواجده في الاقتصادات الصاعدة والنامية في عام 2021، نتيجة التحفيز المقدم من قبل السياسة النقدية في البرازيل والهند، فضلاً عن تدابير اقتصادية جيدة التركيز تم اتخاذها في كل من تركيا والمكسيك هدفها تعزيز النمو المستدام (OECD, 2020).

ثالثاً. الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي في ظل جائحة كورونا: تأثرت تدفقات الاستثمار الاجنبي على الصعيد العالمي بشكل سلبي وكبير جراء الجائحة، حيث أن الانخفاض الذي شمل حجم الإنفاق الرأسمالي والتراجع الحاد في أرباح المؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، فضلاً عن إغلاق شامل لمعظم المواقع الانتاجية الحيوية، قد ولد ضغوطات على حجم الاستثمار الاجنبي العالمي لتتراوح نسبه تراجعه ما بين (-5%) إلى (-15%) وفقاً لتوقعات الامم المتحدة (UNCTAD, 2020: 1). كما ستشهد 5000 شركة من الشركات المتعددة الجنسية والتي تعتبر

المصدر الرئيس للاستثمار الاجنبي المباشر حسب توقعات الأرباح لعام 2020 تراجعاً بنسبة 9%، حيث ستكون صناعة السيارات الأكثر تضرراً من بين جميع الصناعات -44%، وشركات الطيران -42%، وصناعة الطاقة والمواد الأساسية -13% (FDI, 2020: 1).



الشكل (1): الخسائر المتوقعة للاستثمار الاجنبي المباشر لعام 2020

المصدر: (UNCTAD, 2020: 1).

رابعاً. حجم التجارة العالمية:

الجدول (2): مؤشر نمو حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)

السنة			الاقتصادات
2021	2020	2019	
%8.0	%11.9-	%0.9	الاقتصاد العالمي
%7.2	%13.4-	%1.5	الاقتصادات المتقدمة
%9.4	%9.4-	%0.8-	الاقتصادات الصاعدة والنامية

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2020.

يتضح من الجدول (2) تراجع حاد في حجم التجارة العالمية بشكل أسوأ مما كان عليه الحال في أزمة عام 2008، إذ من المتوقع ان يشهد حجم التجارة العالمية انكماشاً حاداً قدره (-11.0%) في عام 2020، بسبب انكماش حجم واردات وصادرات السلع والخدمات لكل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الاسواق الصاعدة والنامية نتيجة التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا وكذلك بسبب تراجع السياحة، فضلاً عن المشاكل التجارية المتجددة بين البلدان الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومن المؤمل ان يرتفع نمو حجم التجارة العالمية ليلبغ مقدار (4.8%) في العام 2021، نتيجة لانتعاش واردات وصادرات الاقتصادات العالمية والمتوقع على أثر عودة نطاق التبادل التجاري وتماشياً مع ازدهار حجم الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتبني سياسة التحفيز الاستثماري وزيادة حجم الانفاق الاستهلاكي والطلب الكلي.

المحور الثالث: التدابير والمعالجات الاقتصادية لتداعيات جائحة كورونا

من أجل مكافحة حدة وتبعات هذه الأزمة التي نشأت في ظروف الجائحة، يفضل اتخاذ مجموعة تدابير فورية ومعالجات تمهد الحلول للمشاكل المستقبلية، من شأنها مواجهة أهم الآثار والأسباب التي فاقمت من تداعيات الأزمة، ومن الجدير بالذكر إن تلك الأزمة لها تماثل وتشابه مع جائحة كورونا من ناحية الاحتياج لتدابير آنية متمثلة بالعلاج، ومن ثم ستحتاج حتماً إلى اللقاح الذي

يمثل حلول جذرية قادرة على منح المناعة والتحصين للاقتصاد عبر القضاء على أهم مظاهر وأسباب حدوث الأزمات الاقتصادية، فبالإضافة للإجراءات والأدوات التقليدية للسياسات الاقتصادية والتي تشمل التقشف أو التوسع الأنفاقي، والتحكم في سعر الفائدة والاحتياطي الإجباري، كذلك يمكن اقتراح معالجات وتدابير جذرية وفورية وكما يأتي:

أولاً. المعالجة الفورية (مروحية النقود): يعتبر العالم الاقتصادي ميلتون فريدمان أول من استخدم مصطلح (مروحية النقود) وهو مصطلح يشير عموماً لتكوين كتلة نقدية وتقسيمها وفق كميات معتبرة على الشعب، بغرض تحفيز الاقتصادات أثناء فترات التراجع الحاد لسعر الفائدة أو خلال فترة الركود، ويمكن اعتبار هذه الآلية من ضمن أدوات وحلول السياسة النقدية، وهي تمثل معالجة فعالة في تنشيط الطلب عبر خلق كتلة نقدية قادرة على توفير قوة شرائية اضافية، كما إن هناك شكلاً اضافياً من أشكال المعالجات الفورية والمتمثل بآلية التسهيل الكمي (النقدي) والمشتقة من نفس فكرة مروحية النقود، وهي قائمة على أساس شراء الأصول المالية من قبل البنك المركزي بشكل كبير، بعد توليد الكتلة النقدية اللازمة لتغطية عملية الشراء التي تشمل شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة وتمتد لشراء الأصول المالية عالية المخاطر، بالإضافة إلى ان تلك الآلية تمنح الجهاز المصرفي امكانية منح القروض بشكل ميسر اعتماداً على مقدار السيولة الكافية، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال الى تعزيز الجانب الاستثماري ، ومن ثم تحفيز عملية النمو الاقتصادي (Lyonnet & Werner, 2012: 94-105).

ثانياً. المعالجة الجذرية (خيار الاقتصاد الأخلاقي): يتم تداول مفهوم الاقتصاد الأخلاقي أثناء حدوث أغلب الأزمات، الذي ينص على الجمع بين الممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية وتوظيفها للدفاع عن منافع المجتمع العامة، وهي تحمل في طيات مضامينها جانباً وبعداً اقتصادياً كبير، ويمثل هذا الخيار ملجأً ناجعاً لتفسير وتحليل أهم الأسباب التي قادت لحدوث الأزمات، إذ ان الوازع الأخلاقي من شأنه الحد من خطورة التهايل ومنعه لأجل تغطية المخاطر وتنقيط الأصول المالية كما حدث في ازمة الرهن العقاري، حيث تصنف عملية منح القروض مقابل اسعار فائدة عالية مقابل تصاعد احتمالية عدم الوفاء بالالتزامات بانها عملية لا اخلاقية وغير مجدية اقتصادياً (Gemici, 2013: 143-150).

من جانب آخر يتبين إن إضفاء الطابع الأخلاقي على السياسات النقدية والمالية من شأنه ترسيخ نوع من العدالة والتوازن بين الفئات المجتمعية، إذ ان مظاهر عدم المساواة والتفاوت في التعاملات الاقتصادية الدولية سوف يعرض الاقتصادات الضعيفة في اوقات الأزمات للتوقف الفوري عن التمويين والاستهلاك وتقييد جانب الطلب بشكل قسري، وهو ما يفرض على الاقتصادات القوية والمتقدمة المهيمنة خسارة مورديها وأسواقها في ذات الوقت، لذا نجد انتشار وتفشي سريع للأزمات على الصعيد الدولي نظراً للترابط والتكامل ما بين الاقتصادات العالمية المختلفة، وتتجلى أهم تبعات هذه الهيمنة للأخلاقية من وجهة نظر الاقتصاد الاخلاقي في سيطرة البنوك والمؤسسات الأمريكية على سوق العملات وعلى معظم التعاملات المصرفية في العالم، وهو ما يثبت ان مصير الاقتصاد العالمي في اثناء الأزمات هو رهن الولايات المتحدة الامريكية وبعض القوى الكبرى، وهو عمل منافٍ للأخلاق ويخرق مبادئ تغطية المخاطر، كون تلك السيطرة لا بد وان تتعرض لردة فعل عنيفة على جميع الاطراف اوقات الأزمات بما فيها البلدان المهيمنة، لذا فإن أحد أهم المخارج من الأزمة الراهنة يكمن في تخطي العولمة الى مستوى أعلى والتخلي قدر الإمكان عن الطبقة والتمييز، وان اتباع خيار ومبادئ الاقتصاد الاخلاقي وبحكم

الترباط ما بين البلدان والاقتصادات العالمية، سيوفر الأرضية والبيئة الخصبة لتطبيق سياساته واساليبه الموحدة وعلى قدر من التكامل والتخصص والثبات بالقدر الذي يسهم في مسح وتغطية جميع الأسباب المتوقعة فشلها، وتنفيذ المساعي والأهداف ذات الأولوية القصوى، ليصبح العالم في منأى عن أي تبعات وأزمات مستقبلية إذا ما سار كل شيء في الاتجاه الصحيح (Gourinchas, 2007: 11-66).

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً. الاستنتاجات:

1. ان الاقتصاد العالمي يعاني من هشاشة وضعف في هيكلته، ما يجعله عرضة للاضطرابات والأزمات التي غالباً ما يكون سببها الرئيسي تداول الأصول المالية عالية المخاطر بصورة جامحة.
2. تسببت جائحة كورونا بأزمة انكماش في الطلب عالمي، وكذلك بأزمة سيولة على مستوى المصارف والمؤسسات والأفراد نجم عنها عجز البعض منهم عن التسديد للجانب المدين.
3. ان من أهم التداعيات الاقتصادية التي خلفتها الجائحة على الصعيد المالي تتمثل في تعاظم العجز المالي وتزايد نسب الدين العام يتبعه انخفاض في الإيرادات، وحدث انكماش حاد نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي على أثر انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي عالمياً.
4. ان مجمل التوقعات المستقبلية للاقتصاد العالمي مرهونة بتطبيق تدابير تمهد الحلول الفورية عبر تطبيق فكرة مروحية النقود وتفعيل آلية التسهيل الكمي (النقدي)، بالإضافة لتطبيق حلول جذرية عبر تطبيق أساسيات ومبادئ الاقتصاد الاخلاقي.
5. إن مستقبل الاقتصاد العالمي لن يشهد اعادة صياغة آلية وهيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية فقط، بل سيمتد نحو تعزيز تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي بشكل أكثر توسعاً عن السابق وبما يتناسب مع عمق التداعيات وصعوبة الازمات عبر توليفة من الانظمة والقوانين التي تتيح لها التدخل وقت الضرورة.

ثانياً. المقترحات: بالإضافة للتدابير والمعالجات المقترحة والتي ذكرت آنفاً في المحور الثالث، هنالك مجموعة مقترحات ممكن إدراجها وفق الآتي:

1. ضرورة توسيع فرص التنمية والبحث عن موارد وبدائل مستدامة اضافية تحل تعوض التدهور الذي اصاب الاقتصادات الريعية والقطاعات المسيطرة.
2. على الحكومات القيادة بإجراءات اقتصادية عاجلة للتخفيف من حدة الصدمة، أبرزها وضع سقف ومحددات تلزم فيها عمليات تداول الأصول المالية وتشمل تنويع قادة الاحتياطي من العملات من اجل تخفيف وطأة التبعية للدولار الأمريكي.
3. تفعيل دور نوافذ الخصم التي تديرها البنوك المركزية والتي تمتلك ميزة توفير تمويل قصير الاجل، من خلاله يمكن تقديم السيولة على شكل قروض ميسرة للأسر والمؤسسات والشركات.
4. لجوء البلدان التوجه نحو الخدمات الالكترونية والتكنولوجيا الرقمية، والارتقاء بالمستوى الوظيفي والمهني ضمن منظومة تعرض خدماتها وتمرس دورها ومهامها إلكترونياً في ظل توقع استمرار نمط الحياة المعتمد على اجراءات التباعد الاجتماعي.
5. العمل على إعادة هيكلة الجانب الأنفاقي باتجاه دعم الاقتصاد وإنعاش قطاعاته الضرورية والاسراع في اجراء مناقلات على مستوى بنود الميزانية، وتوفير سلسلة من الاعانات الضرورية وتعزيز الدعم المادي للقطاع الصحي على وجه الخصوص.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الخزرجي، ثريا، (2009)، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية المنعقد في 28-29 أبريل، جامعة الاسراء، الأردن.
2. الموسوي، حيدر يونس، (2011)، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية- دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للمدة 2003-2009، العدد السادس والثمانون، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
3. صلاح، علي، (2020)، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، دراسة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، العدد 4.
4. تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، (2020)، الصادر عن صندوق النقد الدولي:

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO>

5. تقرير الرائد المالي عدد أبريل (2020)، الصادر عن صندوق النقد الدولي:

<https://www.imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2020/04/06/fiscal-monitor-april-2020>

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. FDI, (2020), Investment trends monitor, impact of the coronavirus outbreak on global. United Nations, UNCTAD.
2. OECD, (2020, 03 26), New OECD outlook on the global economy, <https://www.oecd.org/coronavirus/en/>
3. Gourinchas, P.-O., & Rey, H., (2007), from world banker to world venture capitalist: US external adjustment and the exorbitant privilege. In G7 current account imbalances: sustainability and adjustment , University of Chicago Press
4. Gemici, K., (2013), Moral economy redux: social protests in Turkey after the 2001 economic crisis. (P. D. Hank Johnston, Ed.) Mobilization: An International Quarterly, 8 (18)
5. Kindleberger, C., & Aliber, R., (2011), Manias, panics and crashes: a history of financial crises. Palgrave Macmillan.
6. Lyonnet, V., & Werner, R., (2012), Lessons from the Bank of England on 'quantitative easing and other 'unconventional monetary policies. (Elsevier, Ed.) International Review of Financial Analysis.
7. Longstaff, F., (2010), the subprime credit crisis and contagion in financial markets. (Elsevier, Ed.) Journal of financial economics, 97 (3).
8. McCauley, R., McGuire, P., & von Peter, G., (2012), after the global financial crisis: From international to multinational banking? Journal of Economics and Business, 64(1).
9. Ramelli, S., & Wagner, A., (2020), 7 What the stock market tells us about the consequences of COVID-19. Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever.
10. Shin, K.-Y., (2013), Economic crisis, neoliberal reforms, and the rise of precarious work in South Korea. (C. Sage Publications Sage CA: Los Angeles, Ed.) American Behavioral Scientist, 57(3).
11. Unctad, (2020, March), Investment trends monitor, Impact of the Coronavirus Outbreak on Global FDI. United Nations.